

التعليل في قواعد اللغة العربية

دكتور سيد اكبر غضنفرى

عضو هيات علمى دانشگاه آزاد اسلامى واحد قم

الملخص

من الواضح ان العرب منذ القدم قد اهتمّ بظاهرة التعليل و هذا الاهتمام صان اللغة العربية عن الخطأ فالغرض من هذا البحث هو دراسة هذه الظاهرة من خلال الكتب النحوية المختلفة و النظر الي آراء المخالفين و الموافقين لها. فحينما نراجع الي تاريخ النحو نري بعض النحاة يرفضون استخدام التعليل في اللغة لانه بعيدة عن طبيعة اللغة و العربي لا يحتاج اليها في طريق تعليم اللغة العربية و تعلمها و بعضا آخر يتفقون مع الفريق الاول في أنّ تعليم اللغة ربما لا يحتاج الي التعليل و يكتفي الطالب بالعلل الاولى في مسير التعليم فقط و لكن علي رأيهم أنّ هناك فرق بين تعليم اللغة و علم اللغة فاذا نظرنا الي اللغة كعلم فحينئذ نحتاج الي التعليل و الاستدلال شأن بقية العلوم. لهذا أنّ كثيرا من المباحث التعليلية تدخل في ساحة علم اللغة و علم اللغة نظرا الي ماهيته العلمية يحتاج الي التعليلات و الادلة و البراهين المنطقية.

الكلمات الهامة: التعليل، اللغة، النحو.

المقدمة

التعليل لغة العلة و المرض الشاغل و الحدث يشغل صاحبه عن حاجته و علة الشيء: سببه، علته: سقاه سقيا بعد سقي. علته بكذا شغله و لهاه به، و علل الشيء: بين علته و أثبتته بالدليل. و إعتلّ بالامر: تعطل، إعتذر. (لسان العرب، ج ١١، ص ٤٦٧) و التعليل الذي نحن بصدده هو: إنصراف دارس اللغة العربية إلي إيجاد علة لكل ما يراه من أحكام و محاولة إيجاد علة ما يرمي من الاحكام، فللمرفوع علة و للمنصوب سبب و للمجرور علة و....

اول من إستعمل التعليل علي ما روي الاصمعي عن أبي عمرو بن العلاء و أشار اليه كل من ابن جني و ابن سنان الخفاجي «كان رجلا من اليمن حينما قال: فلان لغوب جاءتته كتابي فأحتقرها فقلت له: أتقول جاءتته كتابي، قال نعم، أليس بصحيفة». (الخصائص، ج ١ ص ٢٤٩. سر الفصاحة، ص ١؛ فصل في الاصوات). فاليميني إحتج لتأنيث المذكر بما ذكره فقال: فعلت كذا لكذا.

و هذا بغض النظر عن صحة التعليل أو عدم صحته يثبت لنا ان العرب منذ القدم قد إهتمت بظاهرة التعليل و هذا الاهتمام صان اللغة العربية عن الخطأ فصارت اللغة العربية كبناء شامخ لا يبني عفويا. و ما نحن بصدده في هذا البحث هو دراسة هذه الظاهرة من خلال الكتب النحوية المختلفة و النظر الي آراء المخالفين و الموافقين لها فنبدأ بدراسة هذه الظاهرة في اول كتاب وضع في النحو العربي و هو الكتاب لسيبويه و ننتهي بدراستها فيما عثرنا عليه من آراء النحاة المعاصرين.

التعليل في قواعد اللغة العربية

اول من إستخدم العلة في بحوثه النحوية - علي ما تسني العثور عليه - هو ما جاء في الكتاب من آراء الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠ هـ) استاذ سيبويه الذي لم يكن الفضل الاكبر له في تأليف الكتاب بل أخذ معظمه عن استاذه الخليل فكما قال سيبويه: (سألته) و قال: (قال) من غير أن يذكر قائله فهو الخليل بن أحمد.

لهذا نري فيه كثيرا من التعليلات المنتسبة اليه، مع ذلك لعدم شيوع الفلسفة في زمن الخليل في الثقافة العربية كانت تعليلات الخليل بعيدة عن الفلسفة و القياس عنده كان علي اساس المشابهة و التنظير و محاكاة المسموع و المعروف من كلام العرب و اسألبيهم فالنظير اذن كلام العرب الاصيل الفصيح الذي يقاس به.

«فتعليلاته كانت تسيل سيلا من غير تعقيد و لا اضطراب و لا فلسفة لعل بحيث تتابع هذه التعليلات في المسألة الواحد بقوة و دقة» (مقدمة الايضاح، الدكتور شوقي ضيف). اضافة الي هذا ان الخليل ايضا نقل آراء استاذه عبدالله بن اسحاق (١١٧ هـ) الذي يصفه النحاة و المورخون «بانه اول من بعج النحو و مدّ القياس و العلل» (مراتب النحويين، ص ١٢). و هو عاش قبل دخول الفلسفة اليونانية الي الثقافة العربية فعلة كانت بعيدة عن المظاهر الفلسفية.

و روي عن خلف الاحمر (١٨٠ هـ) رواية في طرق التي نحاها في كتابه «مقدمة في النحو» و الغاية التي قصدتها منه تدل هذه الرواية علي اهتمامه بالتعليل حيث قال «فعملت هذه الاوراق و لم ادع فيها اصلا و لا اداة و لا دلالة الا امليتها فيها و من قرأها

و حفظها و ناظر عليها علم اصول النحو كله» (مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي ص ٣٣).

و جاء سيبويه (١٨٠هـ) في الكتاب بكثير من التعليقات اكثرها مستندة علي الاستقراء، مثلا في تعريف الاسم يعرفه بالامثلة و يقول الاسم «رجل و فرس و حائط» (الكتاب، ج ١، ص ١٢٨) او في تقسيم الثلاثي للكلمة اعتمد علي الاستقراء التام كأسلافه ابي عمرو و الخليل.

علي أن زمن حياته مقترن بامتزاج الثقافة العربية بالثقافة اليونانية و بدخول المنطق و الفلسفة اليونانية الي الثقافة العربية لهذا ظهر في الكتاب شيء من المصطلحات النحوية الممزوجة بالفلسفة الكلامية و المنطق الارسطي كالعامل و المعمول و... هذا ادبي الي ان حماة نظرية اصالة الاستقراء في النحو لاحظوا عليه استخدام هذه المصطلحات و عدوها بداية انحراف النحو عن طريقه و سيطرة الفلسفة علي النحو العربي و علي رأيهم ان النحو بعد تحوله شيئا فشيئا صار درسا مغلقا غريبا بعيدا عن الشكل الصحيح للدرس اللغوي.

خلاف البصريين الذين كانوا يعتمدون في الاكثر علي القياس العقلي و التفسير العقلي بغض النظر الي طبيعة اللغة التي تؤدي الي التكلف في وضع الحدود و التعليقات في كثير من الاحايين، نري الكسايني (١٨٩ هـ) امام الكوفيين الذي اعتمد في اكثر مباحثه علي ما سمع من العرب دون افراط في القياس كما تفسيره للظواهر الاعرابية ادني الي طبيعة اللغة و اساس القياس عنده و عند اصحابه كان المشاكلة و المشابهة و التنظير.

مع ان النحاة في القرن الثاني تكلموا في العلة و اهتموا بها و لكن لم يؤلفوا كتابا مختصا بها و اول كتاب اختص بتلك - علي ما نقله صاحب الفهرست - هو «العلل في النحو» لمحمد بن المستنير (٢٠٦هـ) تلميذ سيبويه (الفهرست، ابن نديم ص ٨٤). و اما الفراء (٢٠٧ هـ) و هو من مدرسة الخليل عني بالتعليل و علله امتزجت مع شيء من المباحث الفلسفية و اعتمد علي القياس العقلي كما إنه صرح «بجواز تذكير الفعل قبل الاسم المؤنث في قوله تعالي «فمن جاءه موعظة من ربه» و عدم جواز ذلك إذا جاء بعده» (معاني القران ج ١، ص ١٢٨)، فهذه القبلية و البعدية تشير الي المباحث العقلية الخارجة عن ساحة النحو التي استخدمها الفراء في دائرة النحو. ثم جاء بعده ابو عثمان المازني (٢٣٠ هـ) و ألف كتابا مختصا ببحث العلة باسم «علل النحو» الذي عدّه بعض المورخين اول كتاب وضع فيها (معجم الادباء، ياقوت الحموي ج ٧، ص ٢١٨).

إلي هذا إكتملت أكثر قواعد النحو تقريبا و جمعت أصوله فاتجه النحاة إلي تشریح عللها يعني بعدما بينوا كيفية النطق و الكتابة أخذوا يبينون لم كانت هكذا و لم يكن كذلك بعبارة أخرى مالوا إلي تعليل أكثر.

و ممن بحث في مسائل النحو بحثا تعليليا في اواخر القرن الثالث و لاحظ علي اصحاب السماع و النقل هو المبرد (٢٨٥ هـ) الذي «كان شديد الاهتمام بالتعليل يتخذ منه سلاحا للمناقشة و البحث و شهر هذا السلاح في مناقشته مع الزجاج (٣١١ هـ) و لاحظ علي سيبويه لأنه كثير ما يقبل قول استاده دون أن يطلب منه التعليل» (النحو العربي، العلة النحوية، ص ٤).

في القرن الثالث للهجرة تقريبا استقرت العلل في النحو و معرفتها صارت فخر لعلماء اللغة فلذا شاع البحث فيها عند النحاة من بعد ذلك الزمن كثيرا و هجموا علي رجال البحث اللغوي و أخذوا يشرّحون مسائل النحو تشريحا منطقيا فألفوا كتبا كثيرة حول العلل في النحو و منهم الزجاج (٣١١ هـ) و ابوبكر بن السراج (٣١٦ هـ) مع انه يعتقد في غاية النحو بانه انما اريد به أن بنحو المتكلم اذا تعلمه كلام العرب و علي رأيه «ان هذا العلم مستخرج بواسطة المتقدمين من استقراء كلام العرب» (الاصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ج١، ص٣٧) و لكن في اصوله كثيرا من التعليقات بعيدة من الاستقراء و طبيعة اللغة.

ثم جاء بعد ذلك الزجاجي (٣٤٠ هـ) صاحب كتاب «الايضاح في علل النحو» و هو من الذين لاحظوا علي اساس التقسيم الثلاثي للكلمة حتي رأوا ان اساس التقسيم اذا كان التأليف و الاسناد غير حاصر من وجهة نظر المنطقة لانه اذا كان الاساس التأليف فهنا لك فرض خارج عن التقسيم و علي ان التقسيم من الناحية المنطقية يجب ان يكون جامعا و مانعا و هذا التقسيم ما كان جامعا منطقيا فمردود عند اصحاب المنطق. فأسسوا اساسا اخر لتقسيم الكلمة و هو الدلالة و علي هذا الاساس يقول الزجاجي في تعريف الحرف «ان الحرف مادّ علي معني في غيره نحو من و الي و ثم» (الايضاح في علل النحو، ص ٥٤) فأساس ملاحظة الزجاجي و من وافقه علي المتقدمين من علماء النحو عقلي منطقي. اضافة الي ذلك الزجاجي قسم العلة الي انواع ثلاثة: «العلل التعليمية التي يتوصل بها الي معرفة كلام العرب فهي ضرورية لتحقيق غاية النحو التعليمية و العلل الجدلية التي لا فائدة فيها لا لنحو لا للغة» (الايضاح في علل النحو، ص ٦٤).

و ابو علي الفارسي (٣٧٧ هـ) لاحظ علي النحاة الذين بالغوا في دراسة النحو بأسلوب عقلي و قال في الرماني: «ان كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء و ان كان النحو ما نقوله فليس معه من شيء» (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السبوطي، ص ٣٤٤). لان الرماني (٣٨٤ هـ) الذي كان معاصره امتزج النحو بالمنطق و استخدم في النحو اسلوب المتكلمين و المنطقة و هو يعدّ من الاصوليين و «قد استمع إليه مرة يملي علي اصحابه ما لم يألفه ابو علي الفارسي» (نزهة الالباء، ص ٣٤٤) فهذا أدّي الي ما قال الفارسي فيه. مع انه كان ذا نزعة كلامية و هذا يظهر من قوله: «لئن اخطيء في خمسين مسألة مما باباه الرواية احبّ اليّ من ان اخطيء في مسألة واحدة قياسية» (النحو العربي، العلة النحوية، ص ٧٤) و روي ابوحيان عن احد استاذته حيث قال فيه: «اياكم و تعاليل الرماني و الوراق و نظرائهما» (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السبوطي، ص ٣٤٤) و ان لاحظوا عليه استخدام الاسلوب الكلامي في النحو و لكن له نظر صائب فيه حينما قال: «ان النحو مبتنية علي تمييز صواب الكلام عن خطئه علي مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح» (البحث النحوي عند الاصوليين، مصطفى جمال الدين، ص ٣١). و السيرافي (٣٨٥ هـ) الذي كان من معاصري الرماني و وافقه و ساعد علي امتزاج النحو بالمنطق و اعتبره من واد واحد.

جاء بعد هؤلاء ابو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ) و النزعة الكلامية المسيطرة عليه أدّي الي ان قال: «اذا بطل ان يكون النحو رواية و نقلا و يجب ان يكون قياسا و عقلا» (الخصائص ج١، ص ٣٦١). فعقد ابوابا متعددة للبحث عن العلة، منه باب (تخصيص العلة) و باب (الفرق بين العلة الموجبة و العلة المجوزة) و باب (في

تعارض العلل) و باب (في ان العلة اذا لم تتعد لم تصح) و باب (في العلة و علة العلة) و باب (في حكم المعلول بعلتين) و باب (في ادراج العلة و اختصارها) و باب (في دور الاعتلال) و باب (في اعتلال لهم بافعالهم) و باب (في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط) و باب (في ان العرب ارادت من العلل و الاغراض ما نسبناه اليها و حملناه عليها) (الخصائص ج ١، ص ٤٨). و كل هذه البحوث في العلة.

فقارن ابن جني في بحوثه بين علل النحويين و علل المتكلمين و علل الفقهاء و قال: «اعلم ان علل النحويين اقرب الي علل المتكلمين منه الي علل المتفقهين ذلك انهم يحيلون علي الحسن و يحتجّون فيه بثقل الحال او خفتها علي النفس و ليس كذلك حديث علل الفقه. علل الفقه اعلام و امارات لوقوع الاحكام و وجوه الحكمة فيها خفية عنا كترتيب المناسك و الصلاة و... الذي يرجع وجوبه الي ورود الامر بعلمه و لا تعرف علة جعل الصلوة في اليوم و الليلة خمسا دون غيرها من العدد...» (الخصائص ج ١، ص ٤٨) و بين في موضع اخر تقبل النفس لعلل النحويين و ان لم تقبل علل اهل الفقه فقال: «لست تجد شيئا لما علل به القوم وجوه الاعراب الا و النفس تقبله و الحس منطو علي الاعتراف به» (الخصائص ج ١، ص ٤٨) فعلل النحويين - علي رأيه - «و ان تقدّمت علل المتفقهين و لكن تاخرت عن علل المتكلمين لان نقض الاصول و القواعد عند النحويين ممكن كاستعمال الميزان و الميعاد عوض الاصل و هو الموزان و المواعد و لكن هذا لا يجوز عند المتكلمين نحو امتناع السواد و البياض في محل واحد ممتنع لا مستكره و كون الجسم متحركا ساكنا في حال واحد فاسد» (الخصائص ج ١، ص ٨٨).

و في موضع اخر رأي ابن جني «ان العلماء اختلفوا في الاعتلال بما اتفقت عليه العرب لهذا نري احيانا لحكم و احد علتان او اكثر منهما كرفع المبتدا و رفع الخبر و...» (الخصائص ج ١، ص ١٦٦) و الذي نري فيه تعارض العلل.

ثم ذكر علتين مختلفتين: العلة الموجبة و العلة المجوزة و ميز بينهما بقوله: «اعلم ان اكثر العلل عندنا مبناها علي الايجاب بها كنصب الفضلة او ما شابه في اللفظ الفضلة و رفع المبتدا و الخبر و الفاعل و جر المضاف اليه و غير ذلك و ضرب اخر يسمي علة و انما هو في الحقيقة سبب يجوز و لا يوجب. و منها ان تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها و تلك المعرفة هي المعرفة في المعني فتكون حينئذ مخيرا في جعلك تلك النكرة ان شئت حالا و - ان شئت - بدلا فتقول علي هذا مررت بزيد رجل و ان شئت قلت: مررت بزيد رجلا صالحا علي الحال فوقوع النكرة عقيب المعرفة علي هذا الوصف علة الجواز لا علة الوجوب» (الخصائص ج ١، ص ١٦٤).

ثم بعد ذلك قسم ابن جني المعتل علي اقسام منها «ما علل بعلة واحدة هي العلة البسيطة كتعليل بالشتقاق و الجوار و... و منها ما كان علته مركبة من عدة اوصاف اثنتين فصاعدا كتعليل قلب واو غيران ياء بوقوع الواو ساكنة بعد الكسرة فالعلة ليس مجرد سكونها و لا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الامرين» (الاقتراح في علم اصول النحو، السيوطي، ص ٥١ - ٥٢).

و ظهر ابو البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الانباري (٥٧٧ هـ) و نقل اختلاف العلماء في جواز التعليل بعلتين و ذهب قوم الي انه لا يجوز لان هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية و العلة العقلية لا يثبت الحكم بها الا بعلة واحدة فكذلك ما كان مشبها بها و من يجوز ان يعلل بعلتين فصاعدا يعتقد بان هذه العلة ليست موجبة بل هي

امارة و دلالة علي الحكم فلما يجوز ان يعلل الحكم بانواع الامارات فكذلك يجوز ان يستدل عليه بانواع من العلل.

و اما ظاهرة التعليل في اواخر القرن السادس واجه مخالفة شديدة خاصة من قبل ابي جعفر احمد بن مضاء القرطبي (٥٩٢ هـ) الذي يقف من العلة موقفا مخالفا و نبه علي وجوب اطراح العلل النحوية التي لا تفيد غير التعقيد كما قال ابوحيان فيه: «و لم أر احدا من المتقدمين نبه علي اطراح هذه التعليلات الا قاضي الجماعة الامام ابا جعفر احمد بن مضاء صاحب «المشرق في النحو» فانه طعن علي المعلنين بالعلل السخيفة ما شحنوا به كتبهم من ذلك» (منهج السالك، شرح ابي حيان علي الفية ابن مالك، ٢٣١).

علي ان ابن مضاء الاندلسي كان فقيها ظاهريا قبل ان يكون نحويا فائرت طريقتة الظاهرية في الفقه علي آرائه النحوية و طبق فكرته في الفقه المبتنية علي الغاء طلبها في الشرع التي جعلته ظاهرية في الفقه علي النحو و ان اعتقد في النحو بالعلل الاول لانها لا يمكن ان يلغيه نحو قولنا كل فاعل مرفوع و لكن حطم العلل الثواني و الثوالت حيث قال: «و مما يجب ان يسقط في النحو: العلل الثواني و الثوالت و ذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد): لم رفع؟ فيقال: لانه فاعل و كل فاعل مرفوع فيقول: لم رفع الفاعل؟ فالصواب ان يقال له: كذا نطقت العرب و ثبت ذلك بالاستقراء من كلامه المتواتر. و لا فرق بين ذلك و بين من عرف ان شيئا حرام بالنص لا يحتاج فيه الي استنباط علة لينقل حكمه الي غيره. فسال لم حرم؟ فان الجواب علي ذلك غير واجب علي الفقيه» (الرد على النحاة ص ١٥١). و مما لاحظ ابن مضاء علي ابن جني ما قال ابن جني في علة رفع الفاعل و نصب المفعول حيث قال: «قال ابواسحاق في رفع الفاعل و نصب المفعول انما نقل كذلك للفرق بينهما ثم سال نفسه فقال: فان قيل: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل و رفع المفعول فكان هذا فرقا ايضا قيل الذي فعلوه اجزم و ذلك لان الفعل لا يكون له اكثر من فاعل واحد و قد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته و نصب المفعول لكثرتة و ذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون و يكثر في كلامهم ما يستخفون» (الخصائص ج ١، ص ١٤٥).

فقال ابن مضاء: «فلا يزيدنا ذلك علما بان الفاعل مرفوع و لو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله اذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا بالاستقراء المتواتر الذي يوقع العلم» (الرد على النحاة ص ١٥٢).

و اخيرا علي ان ابن جني عقد بابا في «الرد علي من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن احكام العلة» (الخصائص ج ١، ص ١٨٤) فاكد ابن مضاء وجود هذا الفساد و رد علي ابن جني بقوله «ان كثيرا منها من الفساد مثل ما مر بنا من ذهاب المبرد الي الافعال المتصلة بضمير الرفع المتحرك مثل (ضربن) و (ضربت) اما حركة النون فيها لان قبلها ساكن كما زعم في الحرف الساكن الذي قبلها انه ساكن لئلا يجتمع اربع متحركات و بذلك دار حول نفسه فجعل العلة معلولة بما هي علة له» (الرد على النحاة ص ١٥٢) و هذا يدل علي فساد قول المبرد عند ابن مضاء. و قد رفض ابن جني نفسه تعليل المبرد هذا الذي علل بوجود اسكان اللام في الافعال المذكورة لحركة ما بعده من الضمير مع الحركتين قبلها و حركة الضمير في نفس هذين الفعلين الي ساكن ما قبله فتارة اعتل لسكون ما قبل الضمير بحركة الضمير ثم دار تارة اخري فاعتل لحركة الضمير بسكون ما قبل الضمير و رأي ان قول المبرد «شنيع الظاهر لان الشيء لا يكون علة لنفسه» (الخصائص ج ١، ص ٨٤).

ثم جاء بعده ابن خروف و ردّ علي ابن مضاء موقفه السلبي من العلة و نحوها، في كتابه «الزهر في الرد علي من نسب السهو إلي أئمة النحو» و بعد ذلك ظهر أبو حيان التوحيدي (٧٢٥ هـ) و مال إلي رأي ابن مضاء القرطبي في إلغاء العلل في اللغة العربية و النحو و نادي بترك ما لا فائدة فيه منها و ما لا يكسبنا علما باللغة أو النحو العربي لان هذين العلمين لا يحتاجان الي التعليل و لخص نظره حول فساد علل النحويين في بيئين نقلا عن أحد الادباء و هما:

مرّت بنا هيفاء مجدولة تركية تتحي لتركّي
ترنو بطرف فاتن فاتر أضعف من حجة نحوي

علي انه كان مطالعا علي لغات كثيرة كالعربية و التركية و الفارسية و الحبشية لم يجد في لسان الترك و الفرس و الحبش تعليلًا كما يرد في لغتها لان اللغة لا تحتاج الي التعليل و انما يحتاج في كل تركيب كلي الي نص من السماع.

جاء بعد ذلك عبد الرحمن السيوطي (٩١١ هـ) و ألف كتابا باسم «الاقتراح في أصول النحو» و جمع فيه اصول النحو و بحث في العلة و تعريفها و تقسيمها و منها ما استوحى من كتاب الخصائص لابن جني من تقسيم مسالك العلة الي عدة أقسام و منها «الاجماع و النص و الايماء و السبر و التقسيم و المناسبة و الشبه و الطرد و إلغاء الفارق» (الاقتراح في علم اصول النحو، ص ٦٣) و شرح كلها في كتابه بالتفصيل و لا مجال لنا بذكرها.

و أما النحاة المحدثون من الباحثين في اللغة و الصرف و النحو فقد وقفوا موقفين متعارضين من العلة فأجازوا بعضهم لانها من أصول العربية و بعض اخر يرفضون بعضها او كلها و هذا الدكتور شوقي ضيف الذي ذهب الي «ان العلل تخرج عن الغاية من النحو و هي صحة النطق عند المتكلم الي ما يمكن أن يسميه فلسفة العلل النحوية و هي فلسفة في جمهورها غير عملية و ليس وراءها أي طائل نحوي» (مقدمة الايضاح في علل النحو، ص د - هـ). فيجب إطراح التعليل في اللغة و النحو فهو يري «ان النحو ينبغي أن يبسر علي الناشئة و أن تخرج منه هذه العلل المعقدة و ان من الواجب ان يعني المتخصصون فيه بدراسته في صورته القديمة و كل ما داخلها من فلسفة العلة حتي يتبينوا تطوره و ما شفع به هذا التطور من جهود عقلية خصبة و ما شهد علي أيدي أسلافنا من نضج و إكتمال أن يفخروا به» (مقدمة الايضاح في علل النحو، ص د - هـ).

و أما عباس حسن إتبع ابن سنان الخفاجي صاحب «سرّ الفصاحة» في قوله بوجوب إطراح التعليل فيقول: «ان علوم اللغة العربية علي إختلاف فروعها و تعدد أنواعها مستقاة من الكلام العربي الاصيل و مردّها جميعا إلي ما نطق به الفصحاء من أهل الضاد الذين يستشهدون بكلامهم و يحتج بلسانهم فإذا نطقنا باللفظ المفرد و المركب و صغنا الاسلوب صياغة خاصة و جرينا في تأليفه علي نظام معين فلا تعليل لذلك إلا محاكاة العرب و النسج علي منوالهم و لا شيء غير هذا» (اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ص ١٤٦).

و محضّ قوله هذا بان «كل سؤال بدا به لماذا في اللغة العربية جوابه واحد و هو محاكاة ما فعله العرب مثله و كل جواب غير هذا هزل لا صواب في» (اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ص ١٤٧) انه يقبل التعليل اذ ذكرت ليتدرّب بها المتعلم و يقوي بتأملها المبتديء و ما يلاحظ علي النحويين اخضاعهم الكلام العربي بهذه التعليلات كقانون لا

يمكن العدول عنها «فاذا رأوا الكلام الاصيل لا يسايرها قالوا عنه شاذ او قليل او مؤول و حكموا عليه بالخطأ او الفساد هكذا صارت تلك التعليقات عندهم هي الاصل و الكلام العربي هو الفرع فالنصوص يجب ان يكون خاضعة للعلل. و ما اكتفوا باللغة العربية بل جاوزوه الي القرآن الكريم و تطبقوا حكمهم عليه و اولوا الكلمات القرانية» (اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ص ١٣٦). مع ذلك كله انه يقبل علة التنظير اي قياس الشيء علي نظيره و ما التنظير الا الكلام الاصيل الفصيح. و نادي برفض القياسات و العلل الأخرى غيره بقوله: «ان علل النحاة المصنوعة و تأويلاتهم المتكلفة» (اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ص ١٤١) و اتبع في هذا عن الخليل و الكسائي.

و اما الدكتورة عبده الراجحي بعد ان تقسم النحو الي قسمين التقليدي و الوصفي لاحظت علي النحو التقليدي بانه يهتم اساسا بمعرفة العلة و السؤال الذي يسأل اصحابه دائما هو: لم كان هذا هكذا او لم يكن غير ذلك و الاهتمام بالتعليل يتجه لصدور هذا النحو عن الفكر الارسطي اما النحو الوصفي فهمه الوحيد هو ان يقرر الحقائق اللغوية حسبما تدل عليها الملاحظة دون محاولة.

و صرح نهائيا علي «ان النحو العربي قد يتأثر بالمنطق الارسطي منذ المرحلة الاولى و ان هذا التأثير صار طاغيا في القرون المتأخرة و ادي ذلك الي ان يكون النحو العربي سوريا و لا واقعا و من ثم اهتم بالتعليل و التقدير و التأويل و لم يركز بحثه علي الاستعمال اللغوي كما هو» (النحو العربي في مواجهة العصر، ابراهيم السامرائي، ص ٢٣).

و اما ابراهيم السامرائي لاحظ علي عبده الراجحي قولها بان النحو العربي قد تأثر بالمنطق الارسطي «لان هذه دعوي باطلة و ان الاثار المنطقية في النحو العربي لا تتصل بمنطق أرسطو بل انه المنطق اللغوي الذي يتكيء علي علم الكلام و علي اعتماده علي القياس الذي جعله طائفة من الفقهاء طريقهم الوحيد الي ادراك الاحكام» (النحو العربي في مواجهة لعصر، ابراهيم السامرائي، ص ٢٨).

و في الاخير الدكتور مازن مبارك يري «ان العلة ليست امرا لازما دوما بل علينا ان نكتفي منها بما يتحقق غاية النحو من تعليم و ضبط اللغة و ان نترك اللاحاح في السؤال عنها اذ ليس الاطراد من شأنها ما دامت في محيط اللغة لانها تكون في هذا المحيط علي غير ما تكون في ميدان العقل و منطق و ليست العلة اللغوية بنت المنطق الثابت الذي لا يعرف الا الاطراد في الحكم و لا يترك للشذوذ سبيلا» (النحو العربي، العلة النحوية، ص ١٣٦).

النتيجة

ملخص القول هو ان ملاحظة النحويين المحدثين علي النحاة المتقدمين صائبة من جانب و خاطئة من جانب اخر لان تلك التعليقات في العصر الحاضر بعيدة عن طبيعة اللغة و العربي اليوم لا يحتاج اليها في طريق تعليم اللغة العربية و تعلمها. و هو يري في تلك التعليقات تعقيدا و تكلفا لا قرابة بينها و بين اللغة و قد اشرنا الي قسم من آراء النحويين المحدثين خلال البحث ردا علي ظاهرة التعليل و لكن يمكن ان يكون هناك ملاحظة علي هؤلاء النحاة المحدثين بانهم غفلوا عن الزمان و البيئة التي ظهرت فيها

تلك التعليقات فالزمن الذي جاء المتقدمون من النحاة فيه بتلك التعليقات كان زمنا خاصا يختلف تماما عن زماننا هذا، بحيث من جانب ان اللغة العربية في ذلك الزمان كانت لغة العلم و الحضارة التي احتاج اليها كل الناس آنذاك مسلما كان او غير مسلم، عربا كان او عجماء و من جانب اخر في ذلك الزمان امتزجت العناصر المختلفة بالعرب بسبب اتساع سلطان الاسلام و هذه العناصر الممتزجة بالعرب احتاجوا الي تعلم اللغة العربية. فاذا اهتم العجم بتعلم اللغة حاول ان يجد علة لكل صورة مميزة من كل صور التعبير و من الطبيعي ان ينصرف الي ايجاد علة لكل ما يري من الاحكام و حتي يسهل امر التعليم.

و ربما لا يحتاج اهل اللغة الي التعليق في تعليم لغته و لكن التعليق يساعد غير اهل اللغة في تعليم اللغة و منها اللغة العربية و النحاة في ذلك الزمن يكتبون كتبهم لذلك الزمن و تلك البيئة التي امتزجت فيها العناصر المختلفة من العرب و الفرس و الحبش و الترك و الاندلسي و الرومي. و هؤلاء الاعاجم مالوا الي تعلم اللغة العربية بما أنها لغة القران و لغة العلم لهذا نري اكثر اصحاب التعليق بين النحاة منهم كسيبويه و الكسائي و ابن جني و ابي حيان.

و لما استقرت اللغة العربية في كل الاصقاع، و صارت اللغة العربية لغتهم الاولى، نادوا الي الاكتفاء بالاستقراء و اطراح التعليقات النحوية في طريق التعليم كالاندلسيين الذين رأوا انهم لا يحتاجون الي هذه التعليقات مثل ابن مضاء الاندلسي الذي اشرنا اليه و الي بعض آرائه خلال البحث.

و اما في زماننا هذا ما كانت لغة العرب لغة العلم فلا يميل اليها الا العرب و المسلمون تقريبا و العربي كما قلنا لا يحتاج الي التعليق في تعلم لغته كما الاندلسي حينما استقرت اللغة العربية استغني عن تلك التعليقات نادي بتركها، و المسلمون من غير العرب يتعلمون اللغة العربية لفهم المصادر الدينية و لا يحتاج هذا النوع من الفهم الي التعليقات العميقة و اللغة التي نابت عن اللغة العربية و صارت لغة العلم اليوم هي اللغة الانجليزية و من لا يعرفها يهتم بتعلمها من خلال التعليقات فنري علم اللغة و فقه اللغة نالا الي الكمال بسبب اهتمام الآخرين من الذين ما كانوا اهل اللغة الانجليزية و فعلي هذا ظهرت آراء متقدمة كثيرة في نحو اللغة الانجليزية و فيها نفس التعليقات التي مرفوضة عندنا. كتعليقات ابن جني و ابي حيان و الآخرين من النحاة المتقدمين التي يستفيد منها الأروبيون اليوم في مباحثهم اللغوية تلك المباحث الراقية التي ظهرت اليوم في فقه اللغة و جعلته علما مستقلا.

من جانب آخر من الواضح ان هناك فرق بين علم اللغة و تعليم اللغة و بعض المنتقدين غفلوا عن هذا الجانب، فتعليم اللغة ربما لا يحتاج الي التعليق و يكتفي الطالب بالعلل الاولى في مسير التعليم فقط و لكن علم اللغة نظرا الي ماهيته العلمية يحتاج الي التعليقات و الادلة و البراهين المنطقية شأن بقية العلوم. إذن المباحث النحوية التي استندت بالمنطق و وردت في الكتب النحوية القديمة طرحت في ساحة علم اللغة و هذه المباحث و ان تساعد الطالب في مسير تعليم اللغة و لكن ليس الغرض الاصلي منها التعليم. بل تدرس فيها اللغة كعلم، و العلم يرتبط بالمنطق ارتباطا وثيقا.

لذلك تلك التعليقات التي نراها في الكتب النحوية و البلاغية القديمة و التي يرفضها النحاة و اللغويون المحدثون من العرب و نادوا باطراحها. تعد مادة الدراسات الكثيرة في اكبر جامعات البلاد الراقية.

المراجع

- ١- ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دارالكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١ هـ. ق.
- ٢- ابن السراج، الاصول في النحو، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، ١٣٧٧ هـ. ق.
- ٣- ابن سنان الخفاجي الحلبي، سر الفصاحة، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، القاهرة ١٣٧٣ هـ. ق.
- ٤- ابن مضاء القرطبي، الرد علي النحاة، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار الفكر العربي، الطبعة الاولى، القاهرة ١٣٦٦ هـ. ق.
- ٥- ابن المنظور، لسان العرب، نشر ادب الحوزة، قم - ١٤٠٥ هـ. ق.
- ٦- ابن النديم الفهرست، مطبعة الاستقامة، القاهرة.
- ٧- ابو البركات الانباري، نزهة الالباء في طبقات الادباء، تحقيق: الدكتور ابراهيم السامرائي، بغداد ١٩٥٩ م.
- ٨- ابوحيان النحوي الاندلسي، منهج السالك في الكلام علي ألفية ابن مالك، ١٩٤٧ م.
- ٩- ابوالقاسم الزجاجي، الايضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، منشورات الرضي، قم، ١٣٦٣ هـ. ش.
- ١٠- خلف الاحمر، مقدمة في النحو تحقيق: عز الدين التتوخي، دمشق ١٩٦١ م.
- ١١- سامرائي، ابراهيم، النحو العربي في مواجهة العصر، دارالجيل، بيروت، الطبعة الاولى.
- ١٢- سيبويه الكتاب، الطبعة الاولى، ١٣١٦ هـ. ق.
- ١٣- سيوطي، عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، الطبعة الثانية، ١٣٥٩ هـ. ق.
- ١٤- سيوطي، عبدالرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، الطبعة الاولى، ١٣٢٦ هـ. ق.
- ١٥- شوقي ضيف، مقدمة الايضاح في علل النحو، منشورات الرضي، قم ١٣٦٣ هـ. ش.
- ١٦- عباس حسن، اللغة و النحو بين القديم و الحديث، دارالمعارف، مصر، ١٩٦٦ م.
- ١٧- فرآء، معاني القرآن، تحقيق: احمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، دارالكتب المصرية، القاهرة ١٣٧٤ هـ. ق.
- ١٨- مازن مبارك، النحو العربي، العلة النحوية- نشأتها و تطورها، الطبعة الاولى، ١٣٨٥ هـ. ق.
- ١٩- مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الاصوليين، دار الهجرة، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ. ق.
- ٢٠- ياقوت الحموي، معجم الادباء، الطبعة الثانية، مصر ١٩٢٣ م.